

عمال مصر بين أجور منهارة وفصل تعسفي وسلامة غائبة تحت حكم السيسي



الجمعة 8 مايو 2026 08:20 م

حذرت تقارير حقوقية وعمالية مع مطلع مايو 2026 من تدهور أوضاع العمال في مصر، بعد اتساع الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، وتزايد الفصل التعسفي، وتراجع اشتراطات السلامة المهنية، فجاء عيد العمال كاشفًا لطبقة كادحة تدفع ثمن سياسات اقتصادية تحمي أصحاب الأعمال وتترك المنتجين بلا سند

تضع هذه المؤشرات حكومة السيسي أمام اتهام مباشر بإفكار العمال لا حمايتهم، لأن العامل لا يواجه ارتفاع الأسعار وحده، بل يواجه عقدًا هشًا وتهديدًا بالفصل وبيئة عمل غير آمنة ونقابات مقيدة، بينما تكتفي الدولة بخطاب رسمي عن الحماية الاجتماعية لا يصل إلى موقع الإنتاج ولا يوقف النزيف اليومي

الأجور فقدت قيمتها والعامل يدفع فاتورة الغلاء

بعد موجات التضخم وتراجع القوة الشرائية، أصبح الحد الأدنى للأجور عاجزًا عن حماية الأسرة العاملة من الفقر، لأن الراتب الاسمي ارتفع على الورق بينما قفزت أسعار الغذاء والمواصلات والسكن والكهرباء والخدمات بوتيرة أسرع، فصار العامل يعمل أكثر ليحصل فعليًا على حياة أقل

في المقابل، لا يكفي إعلان الحكومة رفع الحد الأدنى في القطاع العام إلى 8000 جنيه بداية من يوليو 2026، لأن قطاعات واسعة من العمال في الخاص وغير الرسمي لا تستفيد من القرار أو تواجه تحايلاً على تطبيقه، بينما تبقى الرقابة الحكومية أضعف من نفوذ أصحاب الأعمال

لذلك، يخدم رأي كمال عباس هذا المحور بوضوح، لأنه أكد أن الحد الأدنى الحالي لا يكفي لتلبية احتياجات أي أسرة، وانتقد غياب معايير واضحة تربط الأجر بالتضخم وسله استهلاك الأسرة، وهي شهادة عمالية تضع الأزمة في موضعها الحقيقي لا في بيانات الحكومة

كما أن احتساب العامل ضمن المشتغلين لا يعني خروجه من دائرة الفقر، لأن الوظيفة المؤقتة أو الأجر المنخفض أو العمل بلا تأمين يخفف رقم البطالة الرسمي ولا يحمي الأسرة، وبذلك تتحول الإحصاءات إلى ستار يخفي هشاشة العمل بدل أن تقيس جودة الحياة

وبهذا المعنى، تكشف أزمة الأجور أن الحكومة تتعامل مع العمال كرقم إنتاج لا كأصحاب حقوق، لأن العامل الذي لا يستطيع دفع احتياجات بيته من أجره لا يعيش استقرارًا اجتماعيًا، بل يدخل كل شهر في مفاضلة قاسية بين الطعام والعلاج والمدرسة والمواصلات

الفصل التعسفي والتوظيف الهش يتركان العامل بلا أمان

ثم تظهر ظاهرة الفصل التعسفي بوصفها الوجه الأشد قسوة في سوق العمل، إذ يلجأ أصحاب أعمال إلى إنهاء العقود أو إجبار العامل على الاستقالة أو التهديد بالعقوبات بعد الاحتجاج، بينما يعجز العامل غالبًا عن مواجهة الإدارة بسبب طول التقاضي وضعف النقابة وخوفه من البطالة

وعلى هذا الأساس، لا تبدو قوانين العمل الجديدة ضمانًا كافية إذا بقي التنفيذ مرهونًا بقدرة العامل على الشكوى وحده، لأن النصوص التي تتحدث عن منع الفصل غير المشروع تفقد معناها عندما لا توجد رقابة سريعة ولا عقوبة رادعة ولا حماية للعامل قبل خسارة دخله

كذلك، يخدم هيثم محمددين هذا المحور بصفته محامياً ومدافعاً عن حقوق العمال، فقد دافع عن مئات العمال الذين تعرضوا للاضطهاد بسبب تشكيل نقابات مستقلة أو المطالبة بظروف عمل أفضل، وهذه الخبرة تكشف أن العامل الذي يطلب حقه قد يواجه الإدارة والأمن معاً

ومن هنا، يتحول التوظيف الهش إلى سياسة غير معلنة داخل قطاعات واسعة، لأن العامل المؤقت أو غير المؤمن عليه يقبل شروطاً أقل خوفاً من الطرد، ثم تستخدم الإدارة هذا الخوف لضبط الأجر وساعات العمل والاحتجاج، فتتراجع علاقة العمل من عقد قانوني إلى إذعان يومي

بناء على ذلك، يصبح الحديث الرسمي عن الاستثمار منقوصاً إذا تجاهل حقوق العامل، لأن الاستثمار الذي يقوم على قابلية الفصل السريع والأجور الضعيفة والنقابات المفرغة لا يبني اقتصاداً منتجاً، بل يبني سوقاً رخيصة تدفع فيها الطبقة الكادحة ثمن جذب رأس المال

السلامة المهنية والنقابات المقيدة تكشفان سوقاً بلا حماية

في جانب السلامة المهنية، تتفاقم المخاطر داخل مواقع العمل مع ضعف الرقابة على المصانع والشركات والمنشآت، لأن غياب الاشتراطات الفنية والطبية لا ينتج مخالفة إدارية فقط، بل ينتج إصابات ووفيات وأمراضاً مهنية يدفع ثمنها العامل وأسرته بعد أن تنتهي نشرات الأخبار

إضافة إلى ذلك، لا يمكن فصل حوادث العمل عن تراجع التنظيم النقابي المستقل، لأن العامل الذي لا يملك نقابة قوية لا يستطيع فرض معدات حماية أو تقليل ساعات الخطر أو وقف تشغيل غير آمن، بينما يستطيع صاحب العمل تأجيل الإصلاحات ما دام العقاب ضعيفاً

وفي هذا السياق، تخدم فاطمة رمضان هذا المحور بوضوح، لأنها باحثة وناشطة عمالية كتبت عن تضيق قوانين النقابات على التنظيم المستقل، وحرّرت من قوانين صناعية تسمح بتشغيل منشآت خطرة قبل استيفاء شروط السلامة والصحة المهنية، بما يضع حياة العمال خلف حسابات المال

بالتوازي، تكشف الاحتجاجات العمالية المتكررة خلال الفترة الأخيرة أن الأزمة لم تعد محتملة بصمت، إذ خرج عمال في قطاعات مختلفة بسبب الأجور والتثبيت والتأمينات وعدم انتظام المستحقات، وهذه التحركات تؤكد أن سوق العمل يعاني خللاً هيكلياً لا يمكن إخفاؤه باحتفال رسمي في عيد العمال

لذلك، تحتاج حماية العمال إلى رقابة فعلية على الأجور والعقود والسلامة، وإلى نقابات مستقلة قادرة على التفاوض، وإلى قضاء عمالي سريع ينصف المفصولين والمصابين، لأن الحكومة التي تترك العامل وحيداً أمام صاحب العمل لا تدير سوقاً عادلاً بل ترعى اختلال القوة

ختاماً، تكشف أوضاع العمال في مصر أن حكومة السيسي اختارت تحميل المنتجين كلفة الأزمة بدل حماية كرامتهم، فالعامل يواجه أجراً لا يكفي وفصلاً بلا ردع وموقع عمل قد يهدد حياته ونقابة لا تستطيع الدفاع عنه، وحين تسقط هذه الضمانات لا يبقى من خطاب التنمية إلا استغلال منظم للفقراء